

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسبوط
المجلة العلمية

اسم الفاعل وأحكامه النحوية
والصرفية
دراسة وتطبيق على بعض آي القرآن

إعداد

د/ السمرا محمود عبد المقصود شادي

أستاذ مساعد

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب جامعة الباحة

(العدد الثاني والأربعون)

(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)

(الجزء الثاني ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١

اسم الفاعل وأحكامه النحوية والصرفية دراسة وتطبيق على بعض آي القرآن.

السمرا محمود عبد المقصود شادي

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بالمنطق، جامعة الباحة، المملكة العربية

البريد الإلكتروني: drsamra.shady123@gmail.com

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة اسم الفاعل وأحكامه النحوية والصرفية وتطبيق على بعض آي القرآن. وقد اشتملت الدراسة النحوية على اسم الفاعل وأحكامه وعمله في القرآن الكريم. وأما الدراسة الصرفية فقد اشتملت على دراسة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد الصحيح، والمعتل، والتطبيق على بعض آي القرآن الكريم، كما شملت الفعل الثلاثي المزيد في القرآن، واسم الفاعل من غير الثلاثي في القرآن، وكذلك أوزان اسم الفاعل من الفعل الرباعي المجرد والمزيد. ثم ختمت البحث بخاتمة أودعت فيها أبرز النتائج التي ظهرت لي.

الكلمات المفتاحية: اسم الفاعل، أحكامه، النحوية، الصرفية، دراسة، تطبيق، آي القرآن.

The subject's noun and its grammatical and morphological provisions, a study and application on some verses of the Qur'an.

Samra Mahmoud Abdel Maqsoud Shady

Department of Arabic Language, College of Science and Arts in Al-Mandaq, Al-Baha University, Kingdom of Arabia

Email: drsamra.shady123@gmail.com

Abstract:

This research aims to study the active participle and its grammatical and morphological rulings and apply it to some verses of the Qur'an. The grammatical study included the active participle, its rulings, and its function in the Holy Qur'an. As for the morphological study, it included studying the active participle of the correct and irregular triliteral verb, and its application to some verses of the Holy Qur'an. It also included the triliteral verb "more" in the Qur'an, and the passive participle of non-triliteral verbs in the Qur'an, as well as the weights of the active participle of the abstract quadrilateral verb and more. Then I concluded the research with a conclusion in which I presented the most prominent results that appeared to me.

Keywords: *The active participle, its provisions, grammatical, morphological, study, application, meaning the Qur'an.*

مقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، أحمده سبحانه على نعمه وآلائه التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، والصلاة والسلام التامان الأكملان على خير الورى، محمد النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن اقتفى أثرهم وبعد: فإن من تشرىف الله تعالى وتكرىمه لأمة العرب أن جعل منهم خاتم رسله، واختار لغتهم لخير كتبه الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(١)، وقد وعى سلفنا الصالح أهمية اللغة العربية؛ إذ هي لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه إلى يوم الدين، فقد أقدم المنشغلون بهذه اللغة من أهلها وغيرهم على دراستها، ووضع القواعد والضوابط لها حفاظًا عليها، وتيسيرًا لتعلمها، وكان النحويون القدماء فرسان هذا الشأن، فحازوا فيها قصبَ السَّبْق، ولم تقتصر هذه المهمة على القدماء بل واصل من جاء بعدهم النشاط والعمل على تشييد هذا البناء، فأكمل كثير منهم ما بدأه المتقدمون من أجل النمو، والاتساع، والاشتقاق الذي يعين على استخراج لفظ من لفظ آخر، وصيغة من صيغة أخرى، وذلك بالاعتماد على القياس، ومن أهم هذه المشتقات الأوصاف، فالوصف في معناه الحقيقي اللغوي لفظ دارج معلوم المعنى، وهو يشيع في لغة الحديث شيوعه في لغة العلم، والأدب، يقال: وصف الشيء، ووصف الإنسان وصفته أي علامته، ولكن الوصف في علم العربية اصطلاح يتردد ترددًا واسعًا في أبواب متعددة، وهو يرد باعتبارين: أما الاعتبار الأول: فإن معناه ومراده هو معنى الحدث مقترنًا بمعنى الذات، والذات يقصد بها إما ذات الفاعل، وإما ذات المفعول، سواء دل على معنى الثبوت، أو على معنى الحدوث والاستمرار، وهو ما يعرف باسم الفاعل.

(١) من الآية رقم (٤٢) من سورة «فصلت».

وأما الاعتبار الثاني: فيراد به الوصف من حيث كونه جزءاً من التركيب، وهو الذي يوئى به لوصف اسم ذات أو ما هو في حكمه، أو اسم معنى غلب عليه جانب الاسمية، وابتعد عن الدلالة على الحدث^(١)، وهذه الدراسة تدور حول الاعتبار الأول، وجاءت مقسمة على النحو التالي: فصلين:

أما الفصل الأول فقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول بعنوان: اسم الفاعل وأحكامه.

والمبحث الثاني بعنوان: عمل اسم الفاعل في القرآن الكريم، وهذه هي الدراسة النحوية.

والفصل الثاني الخاص بالدراسة الصرفية قد اشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول بعنوان: الفعل الثلاثي المجرد الصحيح.

والمبحث الثاني بعنوان: الفعل الثلاثي المجرد المعتل.

والمبحث الثالث بعنوان: الفعل الثلاثي المزيد في القرآن.

والمبحث الرابع بعنوان: اسم الفاعل من غير الثلاثي في القرآن.

والمبحث الخامس بعنوان: أوزان اسم الفاعل من الفعل الرباعي المجرد والمزيد،

وأتبعت ذلك **بخاتمة** توصلت فيها إلى أهم النتائج من خلال هذه الدراسة.

(١) ينظر: «الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي»، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، ص

الفصل الأول:

المبحث الأول: (اسم الفاعل وأحكامه).

اسم الفاعل: هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع، ويعمل عمل الفعل إن أريد به الحال والاستقبال نحو: زيدٌ مُكْرِمٌ رجلاً طالباً العلم^(١).

قال الشاعر:

مَا رَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةً نَائِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا^(٢)

أحكام اسم الفاعل:

من شروط إعمال اسم الفاعل عمل الفعل أن يكون بمعناه؛ فقد لاحظ علماء اللغة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين صيغتي اسم الفاعل والفعل المضارع من جهة اللفظ والمعنى^(٣)، ولذلك قالوا: بحمل إحدى الصيغتين على الأخرى في العمل لهذا الشبه والارتباط بينهما في اللفظ والمعنى؛ أما اللفظي فلأن حركات حروف الأصل توجد في الصيغتين المتشابهتين بالترتيب نفسه، يقول ابن الخشاب: «ومعنى جري هذا الاسم على الفعل في حركاته وسكناته أن عدد حروف (ضارب) كعدد حروف (يضرب)، وضاد (ضارب) مفتوحة كما ياء (يضرب) مفتوحة، والألف الثانية ساكنة كما ثاني

(١) ينظر: شرح «التصريح» (١١/٢).

(٢) هذا البيت من (الكامل)؛ ينظر: في شرح «التسهيل» (٢٧٢٠/٦، ٢٧٢١)، و«التذليل والتكميل» (٨٠٢/٤)، وشرح «شذور الذهب» بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص (٣٨٨)، و«النحو المصفى»، ص (٦٥٩).

(٣) ينظر: «الكتاب» (٢١/١)، و«المقتصد في شرح رسالة الإيضاح» (٥١٢/١، ٥١٣)، وشرح «كافية ابن الحاجب»، ص (٢٢٣-٢٢١).

(يضرب) ساكن والراء فيهما ثالثة مكسورة، والباء فيهما حرف إعراب»^(١).

أما الشبه المعنوي الدلالي فلأن الملاحظ أن الصيغتين المتشابهتين تعبران عن معنى واحد، وفي هذا يقول سيبويه: «باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى المضارع في المفعول في المعنى»^(٢).

فلا يجوز أن يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا إذا كان بمعناه، كذلك لا يجوز أن يعمل عمل فعله إذا كان مصغراً، أو وصف وقصد به الماضي، ولم يوصل به الألف واللام، ولا حكيت به حال، فلا يقال: ضَوَّيرِبُ زيدًا، ولا ضارب زيد أمس، وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً^(٣)، وفي هذا يقول ابن السراج: «ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل نحو هو ضَوَّيرِبُ زيدًا، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتحقيقه جيد»^(٤).

وفي هذا يقول الرضي أيضًا: «ويشترط في اسم الفاعل والمفعول ألا يكونا مصغرين، ولا موصوفين؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل»^(٥).

ويعلل السيوطي عدم إعمال اسم الفاعل المصغّر عند البصريين فيقول: «فلا يجوز: هذا ضَوَّيرِبُ زيدًا لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فَبَعْدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عُمْدَةُ الشبه»^(٦).

(١) «المرتجل»، لابن الخشاب، ص (٢٣٦). ؛ و«اللباب في علل البناء والإعراب»، للعكبري (٤٣٧/١)، وشرح ابن عقيل (١٠٦/٣).

(٢) ينظر: «الكتاب»، (١٠٢/١)، «البحر المحيط»، لأبي حيان، طبعة السعادة القاهرة (٣٩٩/٦).

(٣) ينظر: «شرح الكافية في النحو» (٢٠٣/٢).

(٤) «الأصول» لابن «السراج» (٦٢/٣).

(٥) شرح الرضي (٢٠٥/٢).

(٦) «همع الهوامع» للسيوطي (٩٥/٢).

وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المصغر والموصوف، وحكى عن بعضهم «أظنني مُرْتَجِلًا ، وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا».

ولا حجة له في ذلك؛ لأن فرسخًا ظرفًا، والظرف يُتوسّع فيه ما لا يُتوسّع في غيره^(١).

من شروط عمل اسم الفاعل أيضًا عمل الفعل ألا يكون بمعنى الماضي؛ وذلك لعدم تحقق المجازاة اللفظية فهو في هذه الحالة يشبه الفعل في المعنى فقط، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «وقد بيّنتُ ألا مُضارعة بين الماضي واسم الفاعل إن كان في معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إن أريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله، بل يكون مضافًا إلى ما بعده بحكم الاسمية^(٢).

وعلل الرضي ذلك قائلًا: «إنما اشترط أحد الزمانين ليتم مشابهة الفعل لفظًا ومعنى؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظًا»^(٣).

وأجاز الكسائي وابن مضاء وهشام الضرير أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقًا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيدٌ مُعْطِي عمرو أمس درهماً.

وقال الجمهور فيه: هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنه لما قال: (مُعْطِي عمرو)، قيل: وما أعطي؟ قال: درهماً، أي: أعطاه درهماً^(٤).

(١) ينظر: «المساعد» (١٩١/٢)، و«المعنى» (٧٥/٢)، و«التصريح» (٦٥/٢).

(٢) شرح «المفصل» (٧٧/١).

(٣) ينظر: «شرح الرضي» (١٦٩/٢).

(٤) ينظر: شرح الرضي (٢٠٠/٢)، و«المساعد» (٩٨/٢)، وشرح «الجمل» لابن عصفور

(٥٥٢/١)، و«التصريح» (٦٦/٢)، و«البحر» «المحيط» (١٠٩/٦).

قال الفارسي: «كان أبو بكر يقول في قولهم: (هذا مُعْطِي زيدِ الدرهم أمس) أن الدرهم ينتصب بمضمر يدل عليه (مُعْطِي)، ولا يكون أن ينتصب بـ(معطي)؛ لأنه ماضٍ»^(١).

وذهب السيرافي والأعلم، والشلوبين إلى أن (درهماً) منصوب بـ (معطٍ) المذكور، وإن كان ماضياً لقوة شبهه هنا بالفعل من حيث طلبه ذلك المعمول^(٢).

وينبغي أن يُعْلَم أن محل الخلاف في عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) بالنسبة إلى نصبه المفعول، أما رفعه الفاعل فإن كان ضميراً بارزاً أو مستتراً رفعه اتفاقاً بلا خلاف، وإن كان ظاهراً فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفعه. وبه قال ابن جني والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وشرط عمل اسم الفاعل الرفع في الفاعل الظاهر: الاعتماد لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي هذا يقول الرضي: «إنما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا الفاعل؛ لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان»^(٣).

أما عمل اسم الفاعل النصب فيشترط فيه اجتماع الاعتماد وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي هذا يقول الشيخ خالد: «اشتراط الجمهور الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل»^(٤).

(١) ينظر: «المسائل البصريات» (٥٤٠/١)، و«المغني» (١٦٢/٢).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص(٤٣١)، و«المساعد» (٩٨/٢)، وشرح «الجمل» لابن عصفور (٥٥٢/١).

(٣) ينظر: شرح الرضي «(١٦٩/٢)»، و«التصريح» (٦٦/٢)، وشرح الأشموني (٢٩٤/٢).

(٤) ينظر: «التصريح» (٦٦/٢).

عمل اسم الفاعل المقترن بأل:

يعمل عمل الفعل مطلقاً، أي: من غير تقييد بزمن، أو اعتماد على شيء، وفي هذا يقول سيبويه: «وذلك قولك: هذا الضارب زيداً أمس، أو الآن، أو غداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعنا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هو الضارب الرجل، وهو وجه الكلام»^(١).

وقال الرضي: «فإن دخل اللام استوى الجميع، أي: عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال»^(٢).

وقال الشيخ خالد^(٣)،: «إن كان اسم الفاعل صلة لـ(أل) عمل مطلقاً ماضياً كان أو غيره، معتمداً (أل) هذه موصولة، و(ضارب) حالاً محلّ ضرب، أو يضرب، بدليل عطف الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُضِدِّينَ وَالْمُضِدِّاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾^(٤).

وذهب الأخفش إلى أن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل النصب على التشبيه بالمفعول به في زعمه أن (أل) ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف فيبغد الوصف بها عن الفعل، فالمنصوب بعده مثل «الحسن الوجه»^(٥).

وذهب الفارسي والمازني والرماني إلى أن اسم الفاعل المقرون بـ(أل) لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو: الضارب زيداً أمس عمرو^(٦).

(١) «الكتاب» (١/١٨١).

(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٠١).

(٣) «التصريح» (٢/٦٥).

(٤) من الآية (١٨) من سورة «الحديد».

(٥) ينظر: «المساعد» (٢/١٩٩) و«حاشية الصبان» (٢/٢٩٦)، و«مع الهوامع» (٢/٩٦).

(٦) ينظر: شرح الرضي» (٢/٢٠١)، وشرح الأشموني (٢/٢١)، و«حاشية الخصري» (٢/٢٦).

والفارسي ومن وافقه خصوا النصب بالماضي؛ أخذاً من ظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا حيث قال: «هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً»^(١).

الثبوت والحدوث في اسم الفاعل:

ذكر النحاة أن اسم الفاعل هو: ما دل على الحدوث، وأن الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم على معنى الثبوت^(٢)، ومقتضى ذلك أن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قائم على الحدوث وضعاً في اسم الفاعل، وعلى الثبوت وضعاً في الصفة المشبهة، لكن الواقع يخالف ذلك، فكثيراً مما جاء على فاعل يدل على الثبوت، وبعضاً من الصفة المشبهة يدل على الحدوث، وفي ذلك يقول الشيخ يس: «وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث؛ كما في: الله عالم، وغير ذلك»^(٣). وفي ذلك يقول الجرجاني: «فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ»^(٤).

وقال أبو حيان في ذلك: «المضارع . فيما ذكر البيانين . مشعر بالتجدد والحدوث بخلاف اسم الفاعل؛ لأنه عندهم مشعر بالثبوت»^(٥).

(١) ينظر: «حاشية الصبان» (٢/٢٩٦).

(٢) ينظر: شرح الرضي (٢/١٩٨).

(٣) ينظر: حاشية على شرح الفاكهي (٢/١٤٦).

(٤) «دلائل الإعجاز»، ص (١٩٣).

(٥) «البحر المحيط» (١/٤١).

ولذا نراه يقول في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^(١)، «أتى باسم الفاعل؛ لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار؛ إذ لا تجدد فيه»^(٢).

والصفة المشبهة . كذلك . لم توضع للثبوت دائماً، ولذا يقول الرضي: «والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث، ليست موضوعة أيضاً للثبوت في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دلالة فيها عليهما، لكن لما أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان الظاهر بثبوتها في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص، نحو: كان هذا حسناً فقبح»^(٣).

فالأصل في اسم الفاعل الدلالة على الحدوث والثبوت طارئ عليه، والأصل في الصفة المشبهة الدلالة على الثبوت والحدوث طارئ فيها^(٤).

إضافة اسم الفاعل:

اسم الفاعل بمعنى الماضي إضافته محضة^(٥) على الصحيح نحو: هذا ضارب زيد أمس، وفي هذا يقول أبو حيان: «الإضافة محضة؛ لأنه للماضي، والدليل على أن كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ

(١) من الآية (٧٢) من سورة «البقرة».

(٢) ينظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٦٠).

(٣) ينظر: شرح الرضي (٢/ ٢٥٠).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ٢٠٥).

(٥) ينظر: «التصريح» (٢/ ٢٨).

﴿أَمَلَيْكَتَ رَسُولًا﴾^(١)، فجعل (فاطر)، و(جاعل) صفتين للمعرف^(٢).

وقال الزمخشري: «اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وإضافته إذا أضيف حقيقة مُعْرِفَةً كـ(غلام زيد)»^(٣).

وإضافة المحضة تفيد التعريف أو التخصيص، أما إن كان اسم الفاعل للحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة كـ(ضارب زيد الآن أو غدًا) ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فاسم الفاعل حينئذ مضاف إلى منصوبه معنى، والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا وصف النكرة به أي: بالوصف المضاف نحو قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلَّغَ الْكَعْبَةَ﴾^(٤) فـ(هديًا) نكرة منصوبة على الحال، و(بالغ الكعبة) صفتها، ولا توصف النكرة بالمعرفة؛ والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصًا أن أصل (ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدًا) بالنصب، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة، فلم تحدث الإضافة تخصيصًا^(٥).

(١) سورة «فاطر» آية رقم (١).

(٢) ينظر: «البحر المحيط» (٢٩٨/٧)، وشرح الرضي (٢٥٦/١).

(٣) «الكشاف» (٧٠٩/٢).

(٤) من الآية (٩٥) من سورة «المائدة».

(٥) ينظر: «الكتاب» (٨٤/١)، و«المقتضب» (١٤٩/٤)، و«الأصول» (١٢٦/١).

المبحث الثاني:

عمل اسم الفاعل في القرآن الكريم:

أولاً: إعمال اسم الفاعل المعرف بـ(أل) في القرآن الكريم:

جاء في القرآن الكريم عمل اسم الفاعل ماضيًا معرفًا بـ(أل) نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(١)، فالشاهد في هذه الآية الكريمة: عمل اسم الفاعل المقترن بـ(أل) وهو (الوارثين)، والتقدير: الوارثين ما تركوا، وقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٢)، أي: الخالقون أنفسهم.

وأما عمل اسم الفاعل المعرف بـ(أل) حالًا ومستقبلًا نحو قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٣)؛ حيث عمل اسم الفاعل المعرف بـ(أل) وهو (المقيمين)، و(المؤتون) الرفع فرعًا ضميرًا مستترًا ونصبًا (الصلاة)، و(الزكاة) مفعولًا به وإن كان يرى معظم البصريين أن (الصلاة والزكاة) منصوبة على المفعول به، فإن منهم من يرى أن اسم الفاعل غير عامل، والمنصوب على أنه مشبه بالمفعول^(٤)، وأما المازني فهو يرى أن ألفاظ الفاعلين في هذه الآيات غير عاملة، وأن (الصلاة) و(الزكاة) ليست منصوبة على المفعول به، بل إنها منصوبة بإضمار فعل محذوف والتقدير: الذين يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، والذين يذكرون الله، والذين يحفظون فروجهم^(٥).

(١) من الآية (٥٨) من سورة «القصص».

(٢) من الآية (٣٥) من سورة «الطور».

(٣) من الآية (١٦٢) من سورة «النساء».

(٤) ينظر: «شرح الكافية» (٢٠٢/٢).

(٥) ينظر: السابق (٢٠٢/٢).

ثانياً: اسم الفاعل لازماً ومتعدياً:

رفع اسم الفاعل لفاعله مسألة خلافية بين النحاة؛ فمنهم من يرى أن رفعه للفاعل لابد أن يستوفي شرط الاعتماد، فإذا رفع اسم الفاعل فاعلاً دون شرط اعتماد لجأوا إلى التقدير، وفي ذلك يقول ابن هشام: «والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ»^(١).

أما قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾^(٢)، فرأى ابن هشام أن رفع اسم الفاعل في الآية قد استوفي شرط الاعتماد، والاعتماد مقدر في الآية أي: صنف مختلف ألوانه^(٣)، وأما ابن عصفور فيرى أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له الاعتماد وإنما يكون في نصبه للمفعول به، وأما رفعه للفاعل فلا يشترط فيه ذلك^(٤).

وأما رفع اسم الفاعل للمضمر ففيه خلاف أيضاً، فابن عصفور يرفعه، وابن طاهر يرى أنه لا يعمل الرفع إذا كان ماضياً.

جاء في حاشية «شذور الذهب»: «قد اختلف النقل عن الجمهور؛ فقال جماعة: هو رافع باتفاق الجميع، وقال قوم: إنه مختلف فيه أيضاً، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر، والصواب أنه لا خلاف فيه؛ وذلك لأنه يبعد أن يكون هناك صفة مشتقة لا فاعل لها^(٥). فعمل اسم الفاعل لازماً أو متعدياً راجع للفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل، فإن كان الفعل لازماً يكتفي اسم الفاعل برفع الفاعل فقط، وإن كان متعدياً لواحد جاء اسم الفاعل متعدياً لواحد، وإن كان الفعل متعدياً لمفعولين جاء

(١) ينظر: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (٢/٢٤٩).

(٢) من الآية (٦٩) من سورة «النحل».

(٣) ينظر: «أوضح المسالك» (٢/٢٤٩).

(٤) ينظر: شرح الأشموني على «ألفية ابن مالك» (٢/٣٤١).

(٥) ينظر: شرح «شذور الذهب»، ص (٣٨٨).

اسم الفاعل كذلك.

فمن عمل اسم الفاعل لازماً رافعاً للفاعل قول الله تعالى: ﴿إِنهَا بَشْرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾^(١)؛ حيث رفع اسم الفاعل (فاقع) الفاعل (لونها)، وهو مأخوذ من فعل لازم.

وقوله تعالى: ﴿صَبَّأْتُ بِهِ صَدْرَكَ﴾^(٢) فالشاهد في هذه الآية الكريمة رفع اسم

الفاعل وهو (ضائق) الفاعل وهو (صدرك)؛ لأنه مشتق من فعل لازم فيعمل عمله.

ومن عمل اسم الفاعل متعدياً لمفعول واحد قول الله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَلِخْغٌ

نَفْسِكَ﴾^(٣) حيث عمل اسم الفاعل وهو (باخغ) النصب في المفعول به وهو نفسك؛

لأنه مشتق من فعل متعدٍ لواحد فعمل عمله.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾^(٤)، حيث عمل اسم الفاعل وهو (فاعل)

النصب في اسم الإشارة المبني وجعله في محل نصب مفعول به، وذلك لأنه مشتق

من فعل متعدٍ لواحد فعمل عمله.

ثالثاً: عمل اسم الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً:

أشار النحاة إلى أن جميع أحكام اسم الفاعل إذا كان مفرداً تنطبق عليه إذا كان

مثنى أو مجموعاً. فمن عمل اسم الفاعل مفرداً في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿إِنِّي

ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيهِ﴾^(٥)، فالشاهد في هذه الآية عمل اسم الفاعل (ملاق) النصب

في (حسابية) وهو مفرد.

(١) من الآية (٦٩) من سورة «البقرة».

(٢) من الآية (١٢) من سورة «هود».

(٣) من الآية (٦) من سورة «الكهف».

(٤) من الآية (٢٣) من سورة «الكهف».

(٥) الآية (٢٠) من سورة «الحاقة».

وأما عن إعمال اسم الفاعل مثنى، فقد أشار النحويون أن ذلك مثل قولهم: «هذان الضاربا زيداً».

أما عن إعمال اسم الفاعل مثنى ووروده في القرآن الكريم، فلم يرد مثل هذا الاستعمال في القرآن الكريم.

أما عن إعمال اسم الفاعل جمعاً، فقد جاء جمعاً مذكراً سالماً مثل قوله تعالى: ﴿وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ﴾^(١)، فالشاهد في هذه الآية عمل اسم الفاعل الجمع وهو (الذاكرين) فرفع ضميراً مستتراً مثله في ذلك مثل اسم الفاعل إذا كان مفرداً.

ومن استعماله جمعاً مؤنثاً سالماً قوله تعالى: ﴿فَوَالْمُصِّمَاتِ أَمْرًا﴾^(٢)؛ حيث عمل اسم الفاعل الجمع وهو قوله (المقسمات) النصب في قوله (أمراً) فعومل معاملة المفرد وعمل عمله.

ومن استعماله جمع تكسير قول الله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٣).

رابعاً: عمل اسم الفاعل المجرد من (أل)، إذا كان معتمداً على شيء قبله، وفيما يلي جوانب الاعتماد مع التطبيق لهذه الجوانب في القرآن:

(١) أن يعتمد على حرف استفهام سواء كان ظاهراً أو مقدراً، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءِلَهِتِي يَا بَٰرِئُهَا﴾^(٤)، حيث عمل اسم الفاعل المعتمد على استفهام ظاهر الرفع.

(١) من الآية (٣٥) من سورة «الأحزاب».

(٢) آية (٤) من سورة «الذاريات».

(٣) من الآية (٧) من سورة «القمر».

(٤) من الآية (٤٦) من سورة «مريم».

(٢) اعتماده على نفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِبَاعِعِ قِبَلْتَهُمْ﴾^(١)؛ حيث عمل اسم الفاعل (تابع) النصب في (قبلتهم) ورفع أيضًا ضميرًا مستترًا؛ وذلك لاعتماده على النفي قبله.

(٣) وقوعه حالًا لما قبله نحو: ﴿وَالْتَحَلَ وَالزَّرَعَ مُخْتَلِفًا أَكَلُهُ﴾^(٢)؛ حيث عمل اسم الفاعل (مختلف) الرفع في (أكله)، والجملة واقعة حالًا لصاحبها وهو (النخل).

(٤) وقوعه صفة لموصوف قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾^(٣)، حيث عمل اسم الفاعل (مختلف) الرفع في (ألوانه)؛ لأنه واقع صفة لموصوف قبله وهو (شراب).

(٥) أن يقع اسم الفاعل خيرًا لمبتدأ نحو قول تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^(٤)، حيث عمل اسم الفاعل (مخرج) الرفع في الضمير المستتر؛ لأنه وقع خيرًا عن لفظ الجلالة.

(٦) أن يقع خيرًا لـ(إن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ﴾^(٥)، حيث عمل اسم الفاعل (خالق) عمل الفعل، فرفع ضميرًا مستترًا، ونصب (بشرًا) لوقوعه خيرًا لـ(إن).

(٧) أن يقع خيرًا لـ(كان) وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا نِّعْمَةً﴾^(٦)، حيث عمل اسم الفاعل (مغيرًا) فرفع ضميرًا ونصب (نعمة)، لأنه وقع خيرًا لـ(كان).

(١) من الآية (١٤٥) من سورة «البقرة».

(٢) من الآية (١٤١) من سورة «الأنعام».

(٣) من الآية (٦٩) من سورة «النحل».

(٤) من الآية (٧٢) من سورة «البقرة».

(٥) الآية (٢٨) من سورة «الحجر».

(٦) من الآية (٥٣) من سورة «الأنفال».

خامساً: عمل اسم الفاعل مستقبلاً وحالاً:

من عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) التي للتعريف الدال على الحال والاستقبال نحو: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١) فاسم الفاعل (جاعل) عمل النصب في (خليفة) وهو دال على الحال، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾^(٢)، حيث عمل اسم الفاعل عمل فعله وهو دال على الاستقبال.

سادساً: عمل اسم ماضياً إذا جرد من (أل) للتعريف:

ومن شواهد الكسائي على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِطَةً ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣)، ووجه الاستدلال عند الكوفيين أن (باسط) اسم فاعل معناه ماض، وهذا يعني أن زمن حصوله للمخبر عنه سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد، وقد نصب - مع ذلك - المفعول به وهو قوله سبحانه وتعالى: (ذراعيه)، وبناء على هذا فإن الكسائي يعمل اسم الفاعل ماضياً، أما البصريون فيقولون: إن الآية يراد بها حكاية الحال بدليل أن الواو في (وكلبهم) للحال، وكذلك التعبير بالفعل المضارع يدل دلالة واضحة على أن المراد به حكاية الحال^(٤).

(١) من الآية (٣٠) من سورة «البقرة».

(٢) من الآية (٢٣) من سورة «الكهف».

(٣) من الآية (١٨) من سورة «الكهف».

(٤) السيد أمين على، «في علم النحو»، القاهرة، دار المعارف، ط الخامسة (١٩٩٤م) (٥٢/٢)،

وشرح «شذور الذهب»، ص (٣٨٧).

الفصل الثاني:

الدراسة الصرفية لاسم الفاعل والتطبيق على بعض آي القرآن الكريم:

المبحث الأول: الفعل الثلاثي المجرد الصحيح:

يأتي اسم الفاعل منه مقيسًا على وزن فاعل، إما لازمًا، وإما متعديًا؛ فاللازم نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنَّةٍ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾^(٢)، فالأفعال (خرج- قعد) أفعال لازمة وهي من باب (فعل- يَفْعَل) مضموم العين في المضارع، وهي أفعال صحيحة سالمة خلت من الهمزة والتضعيف، فجاء اسم الفاعل مقيسًا على فاعل، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَسَلَيْمَنَّ الرَّيْحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِئِهِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾^(٤)، فالفعلان (عصف- عكف) فعلان صحيحان متعديان من باب (فعل- يَفْعَل) مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المضارع^(٥).

ومن الصحيح المhemوز قوله تعالى: ﴿الْأَمْزُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٦)، ﴿الْمُنْكَرِ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾^(٧)، فالفعلان (أمر- أخذ) فعلان صحيحان مهموزان من باب (فعل- يَفْعَل).

وهكذا، فالفعل المجرد الصحيح سالمًا كان أو مهموزًا يأتي منه اسم الفاعل قياسًا على وزن فاعل.

(١) من الآية (١٢٢) من سورة «الأنعام».

(٢) من الآية (١٢) من سورة «يونس».

(٣) من الآية (٨١) من سورة «الأنبياء».

(٤) من الآية (٩٧) من سورة «طه».

(٥) ينظر: «المنصف» تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدية أمين، ط الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر (١٩٥٤م) (٢١/١).

(٦) من الآية (١١٢) من سورة «التوبة».

(٧) من الآية (٥٦) من سورة «هود».

المبحث الثاني: الفعل الثلاثي المجرد من المعتل:

فالفعل الثلاثي المجرد المعتل يأتي على أربعة أقسام: أجوف، وناقص، ومثال، ولفيف، أما الأجوف بقسميه الواوي واليائي، فاسم الفاعل يأتي منهما على وزن فاعل نحو: صام مضارعه يصوم الذي حدث فيه إعلال بالنقل حيث نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار يَصُومُ حتى تخف الكلمة على اللسان، واسم الفاعل منه على صاوم ؛ فنقول: وقعت الواو عيناً لاسم الفاعل وهي معة في فعله (صام)، فأصله: صَوَمَ تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت: صام، فلما أعلت في الفعل، أعلت في اسم الفاعل تبعاً للإعلال في الفعل فنقول: صائم.

ومثال الأجوف اليائي باع مضارعه يبيع حيث فيها إعلال بالنقل أيضاً حيث نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت: يَبِيعُ، واسم الفاعل منها: بايع، فتعل في اسم الفاعل بقلبها همزة فنقول: بائع تبعاً لإعلالها في الفعل^(١).

وما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَنْتَلُوا يُوسُفَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْفَآئِزُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ عَائِيَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾^(٤).

أما الفعل الثلاثي المجرد الناقص، فهو على قسمين: ناقص واوي، وناقص يائي، فمثال الناقص الواوي (دعا) مضارعه (يدعو)، واسم الفاعل منه: داعو، فوُقعَت

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (٦٥٥/٢).

(٢) من الآية (١٠) من سورة «يوسف».

(٣) من الآية (٢٠) من سورة «التوبة».

(٤) من الآية (٧٥) من سورة «النمل».

الواو متطرفة إثر كسرة فيجب قلب الواو إلى ياء فتصير: داعي وتحذف منه الواو في حالتها الرفع والجر إذا لم يضاف ولم يقترن بأل فنقول: هذا داعٍ^(١).

أما الناقص اليائي، فتبقى ياءه على حالها نحو: بنى - يبني، واسم الفاعل منه: باني، وتحذف الياء منه ويعوض عنه بالتثوين، فنقول: بانٍ ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٢).

أما الفعل المعتل الفاء وهو الفعل المثال، فينقسم إلى قسمين: واوي مثل: وزن - ووعد ويائي مثل: يئس - ويبس، وهو كالصحيح في اشتقاق اسم الفاعل منه، فلا يحدث فيه أي تغيير سوى أن اشتق منه كلمة على وزن (فاعل)، فأقول: وازن، وواعد، ويأس، ويابس، ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّمُوا رِجْمًا وَأَحْشُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾^(٣).

أما فيما يختص بوزن (فَعْلَل - يَفْعَل) مضموم العين في الماضي والمضارع مثل: كَرُم - يَكْرُم، فلم يرد في القرآن منه بصيغة اسم الفاعل إلا الصحيح السالم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَتَحِثُّونَ مِنَ الْجِبَالِ يُبُوتًا فَرِهِينَ﴾^(٤).

(١) ينظر: «إعلال الواو والياء في اللغة العربية» صلاح الدين صالح. مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٨١م) ص (١٩٨).

(٢) من الآية (١٧٣) من سورة «البقرة».

(٣) من الآية (٣٣) من سورة «لقمان».

(٤) من الآية (٤٩) من سورة «الشعراء».

المبحث الثالث:

اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المزيد في القرآن:

مما أجمع عليه الصرفيون أن الفعل الثلاثي المزيد يزداد بحرف وحرفين، وثلاثة، والزيادة بحرفين لها مواضعها التي تتمثل في الزيادة بالألف والتاء وبنائها (اَفْتَعَلَ) واسم الفاعل يكون منه على وزن (مُفْتَعِلٌ)، وهو بناء يقع في اللازم والمتعدي من الأفعال^(١).

ومن اللازم في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنُ اللَّهَ﴾^(٢).

أما المتعدي فمنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخِذُوا الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾^(٣).

وقد ورد في ثنايا الآيات القرآنية من الفعل الصحيح سالمًا ومهموزًا ومضعفًا؛ فمثال السالم: قوله تعالى: ﴿كَأَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾^(٤).

ومثال المهموز قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظُلُلٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكُونَ﴾^(٥).

ومن المضعف قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَوَاعِدَ وَالْمُعْتَرِّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٦).

(١) ينظر: «المتعدي في التصريف» (١/١٩٢).

(٢) من الآية (٣٢) من سورة «فاطر».

(٣) من الآية (٥١) من سورة «الكهف».

(٤) الآية (٩٠) من سورة «الحجر».

(٥) الآية (٥٦) من سورة «يس».

(٦) من الآية (٣٦) من سورة «الحج».

أما المعتل فقد تكرر منه الناقص في مواضع متعددة في القرآن الكريم بخلاف الأجوف الذي لم يرد إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾^(١).

ومن الناقص قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾^(٣)، فقوله (مهتدين - ومبتلين) اسم فاعل مشتق من فعل ناقص وهو (اهتدى - وابتلى).
وكذا اللفيف وقع في موضع واحد وهو قوله: ﴿ذَلِكَ الْكَلْبُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّبِعِينَ﴾^(٤).

ومن أبنية الثلاثي المزيد، ما زيد بالهمزة والنون، تقول: حسمت الأمر وانحسم فهو منحسم، ونادراً ما يصاغ من اللازم^(٥).

ولم يعرض القرآن الكريم لبناء اسم الفاعل من هذه الصيغة من الفعل المعتل مطلقاً، وإنما جاء من الصحيح السالم نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ إِنْ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾^(٧).

(١) من الآية (٣٦) من سورة «النساء».

(٢) الآية (٣٠) من سورة «المؤمنون».

(٣) من الآية (٤٥) من سورة «يونس».

(٤) الآية (٢) من سورة «البقرة».

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور، بيروت، (١٩٧٥م) (١٠٨/١).

(٦) من الآية (١٥٢) من سورة «الأعراف».

(٧) الآية (١٨) من سورة «المزمل».

والصحيح المضعف، كما في قوله تعالى: ﴿وُسِّتِ الْجِبَالُ بَسًا ۝ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾^(١).

يزاد الفعل الثلاثي كذلك بالهمزة والتضعيف مثل حمز: احمز، ولهذا البناء معنى واحد في الغالب، وهو المبالغة في الألوان، كما يدل على الصفات والعيوب الخلقية نحو: عور واعور، وهذا البناء قاصر على الأفعال اللازمة دون المتعدية^(٢)، ولم يرد منه اسم الفاعل في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع فقط: وهي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أَلْقَيْتُمُ تُرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ يَمِيزُ فَرْزَهُ مَضْفَرًا مِمَّنْ يَكُونُ حُطَلَمًا﴾^(٥).

ومن أبنية الثلاثي المزيد بحرفين بناء (تفاعل - يتفاعل) وهو بناء يفيد المشاركة، كما يفيد التظاهر بالفعل دون حقيقته تقول: تكاسل أي: ادعى الكسل كما يفيد التدرج والمطاوعة^(٦)، واسم الفاعل منه يأتي على وزن (متفاعل)، وقد جاء منه في القرآن الكريم الصحيح والمعتل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَبِّلِينَ﴾^(٧).

(١) آية (٥. ٦) سورة «الواقعة».

(٢) ينظر: شرح «الشافعية» (١/١١٢).

(٣) من الآية (٦٠) من سورة «الزمر».

(٤) من الآية (٦) من سورة «الحج».

(٥) من الآية (٢١) من سورة «الزمر».

(٦) ينظر: «الممتع في التصريف» (١/٨٢)، و«شرح الشافعية» (١/٩٩).

(٧) الآية (٥٣) من سورة «الدخان».

ومن المعتل الأجوف قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّجْتَلِرَاتٌ وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْتَابٍ وَرَزَعٌ وَخَيْلٌ﴾^(١)، وقد عرض القرآن الكريم الناقص في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢)، (فالمتعال) اسم فاعل مشتق من الفعل (تعالى).
البناء الأخير من أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، هو ما زيد بالتاء والتضعيف (تَفَعَّلَ - يَتَفَعَّلُ) وهو بناء يأتي لعدة معان: من أبرزها المطاوعة تقول: هَذَّبْتُهُ فَتَهَذَّبَ، والاتخاذ نحو: تَوَسَّدَ ثَوْبَهُ أَي: اتَّخَذَهُ وَسَادَةً، كما يأتي أيضاً للتكلف نحو: تَصَبَّرَ، وَتَشَجَّعَ، وكذلك التدرج نحو: تدرج وهي صيغة تصاغ من اللازم والمتعدي^(٣)، فمن اللازم قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾^(٤)، والمتعدي نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾^(٥).

ومما جاء من الصحيح السالم قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۗ فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٦)، ومن الناقص قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾^(٧).

(١) من الآية (٤) من سورة «الرعد».

(٢) من الآية (٩) من سورة «الرعد».

(٣) ينظر: «الممتع في التصريف» (١/١٦٥).

(٤) من الآية (٦٧) من سورة «يوسف».

(٥) الآية (١٧) من سورة «ق».

(٦) من الآية (٢٩) من سورة «النحل».

(٧) من الآية (١٧) من سورة «ق».

ومن المثال قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾^(١).

وكما يزداد الثلاثي بحرفين، يزداد كذلك بثلاثة أحرف، فيزداد بالهمزة والسين والتاء (استنْفَعِل)، وبالهمزة والواو والتضعيف (أفْعُوْعَل)، وبالهمزة والواو المشددة (أفْعَلَل) ولم يرد في القرآن الكريم من هذه الأوزان إلا وزنان هما: (مُفْعَال) من (أفْعَال)، و(مُسْتَفْعِل)، فوزن أفعال - يفعال اسم الفاعل منه على وزن (مُفْعَال) وهو بناء يدل على قوة اللون، ولا يأتي إلا من اللازم، وقد ورد في القرآن الكريم مرة واحدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿مُدَّهَامَاتَان﴾^(٢)، من الفعل (دهم) (يدهام)، واسم الفاعل (مدهام).

أما بناء (استنْفَعِل - يستنْفَعِل) فمن أشهر معانيه الدلالة على الطلب كما يدل على المصادفة نحو: استكرمته أي: صادفته كريماً.

ومن معانيه التحويل نحو: استنوق البعير، واستحجر الطين^(٣)، وقد ورد في القرآن الكريم الصحيح السالم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَجْرِينَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْتَكَ الْمُسْتَهْزِينَ﴾^(٥).

والمضعف، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّهُمْ مُسْتَعْتِرٌ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيُقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾^(١).

(١) الآية (٧٥) من سورة «الحجر».

(٢) آية (٦٤) من سورة «الرحمن».

(٣) ينظر: «المنصف» (٧١/١).

(٤) الآية (٢٤) من سورة «الحجر».

(٥) الآية (٩٥) من سورة «الحجر».

(٦) الآية (٣) من سورة «القمر».

- ومن المعتل المثال قوله تعالى: ﴿إِنْ نُنْظِرُ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَثْنِينَ﴾^(٢).
- ومن الناقص قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾^(٣).

→→→

- (١) الآية (٢) من سورة «القمر».
- (٢) من الآية (٣٢) من سورة «الجاثية».
- (٣) من الآية (١٠) من سورة «الرعد».

المبحث الرابع:

اسم الفاعل من غير الثلاثي:

أما عن غير الثلاثي، فإن اسم الفاعل يصاغ منه على زنة مضارعه، مع قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ومن ذلك قولك: استخرج فأتي بالمضارع منه فأقول: يستخرج ثم أقول: مُسْتَخْرَجٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَجِدَّةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُخْتَطِرِ﴾^(١)، فالمحتظر من الفعل احتظر يحتظر فهو مُحْتَظِرٌ.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفًا وَعْدِيهِ رُسُلًا﴾^(٢)، فقوله: مخلف من أخلف يخلف فهو مُخَلِّفٌ، وإن كان المضارع مفتوح العين، فإنها تكسر في بناء اسم الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَرِيصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتْرِيبُونَ﴾^(٣)، فقوله: (متريصون) من الفعل تريض - يتريص فهو مُتْرِيبٌ، فجاء مكسور العين حين اشتق منه اسم الفاعل.

وأما إذا كان ما قبل آخره مكسوراً، فإنه يبقى مكسوراً في اسم الفاعل المشتق منه، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَرْدِكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾^(٤).

(١) آية (١٣) من سورة «القمر».

(٢) من الآية (٤٧) من سورة «إبراهيم».

(٣) من الآية (٥٢) من سورة «التوبة».

(٤) من الآية (٥٢) من سورة «هود».

المبحث الخامس :

أوزان اسم الفاعل من الفعل الرباعي المجرد والمزيد :

للفعل الماضي الرباعي المجرد وزن واحد وهو (فَعَّلَل) مثل: دَخَرَ، وَطَمَّنَ، وَوَسَّوَسَ، ويأتي من الفعل اللازم والمتعدي على حد سواء، فمن اللازم قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ حَصَّصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(١).

ومن المتعدي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرَّزَحٍ مِنْهُ مِنْ

الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾^(٢).

ويلحق بالفعل الرباعي جملة أوزان هي: (فَعَّلَل) مثل: جَلَّبَبَ، و(فَوَعَل) مثل:

جَوْرَبَ، و(فَعَوَل) مثل: رَهَوَكَ، و(فِيَعَل) مثل: بِيَطِرَ، و(فِيَعَل) مثل: شَرِيفَ، و(فَعَلَى)

مثل: سَلَقَى و(فَعَعَل) مثل: قَلَّنَسَ إذا لبس القلنسوة، ولم يرد في القرآن الكريم سوى

وزن واحد فقط هو: مُفِيَعَل في قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(٣)، من الفعل

سيطر على وزن: فَيَعَل.

أما مزيد الرباعي، فلا يتعدى صورتين، فهو يزداد بحرف وحرفين، ولا يزداد بثلاثة

أحرف؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أن الفعل لا يجوز أن تزيد حروفه عن ستة أحرف

باستثناء الضمائر التي تلحق آخره وحروف المضارعة التي تتصل بأوله، فالمزيد

بحرف له بناء واحد وهو (تَفَعَّلَل) حيث زيد بالتاء، ولم يزد منه اسم الفاعل في القرآن

الكريم.

(١) من الآية (٥١) من سورة «يوسف».

(٢) من الآية (٩٦) من سورة «البقرة».

(٣) الآية (٢٢) من سورة «الغاشية».

أما الرباعي المزيد بحرفين، فله صورتان: (أَفْعَلَل) مثل: احْرَجَمَ، ولم يرد في القرآن الكريم، والصورة الثانية: (أَفْعَل) مثل: اطمأنَّ، كما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾^(١).

ويلحق بالرباعي المزيد بحرف، والمزيد بحرفين جملة أوزان لم يرد عليها مثال لاسم الفاعل في القرآن الكريم عدا وزن : (تَفْعِيلَ) الملحق بالرباعي المزيد بحرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمئِذٍ دُبرَهُ إِلَّا مَحَرَّفًا لِقَتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ﴾^(٢)، أشار له الزمخشري بقوله: «ووزن متحيزًا: مُتَفَاعِلًا، لأنه من حاز يحوز، فبناء (مُتَفَاعِل) فيه مُتَجَوِّز»^(٣).

(١) الآية (٢٧) من سورة «الفجر».

(٢) من الآية (١٦) من سورة «الأنفال».

(٣) ينظر «الكشاف» للزمخشري، بيروت دار المعرفة للطباعة، (٢٠٦/٢).

الخاتمة

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلقه الذي علم المتعلمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد أتم الله عليّ فضله وأسبغ عليّ نعمه، ووفقتني لإنهاء هذه الدراسة التي تكفيني شرفاً أنها تتصل بأشرف الكتب السماوية وهو القرآن الكريم، أفصح الكتب السماوية وأعلاها قدراً، وقد أفصحت هذه الدراسة عن عدة نتائج منها:

١- أن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا كان بمعنى الفعل المضارع، ومعتمداً على نفي وشبهه.

٢- أن اسم الفاعل يشترك من الثلاثي وغير الثلاثي على حد سواء.

٣- أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

٤- أن اسم الفاعل يجوز أن يضاف إلى فاعله أو مفعوله على حد سواء.

٥- من خلال توزيع أبنية اسم الفاعل في القرآن الكريم تبين قلة ورود أبنية اسم الفاعل المثني مقارنة بأبنية الجمع.

٦- كثرة ورود الأبنية من الأفعال الصحيحة السالمة، وقلة ورودها من المضعف والمهموز.

٧- من الصيغ ما جاء محتملاً للدلالة على اسم الفاعل، ومنها ما جاء محتملاً غيره من المشتقات.

٨- الأصل في اسم الفاعل أن يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي على حد سواء.

ثبت المصادر والمراجع

١. «الأصول في النحو» لابن السراج ت (٣١٦ هـ) ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، ط الثالثة (١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م) .
٢. «إعلال الواو والياء في اللغة العربية» صلاح الدين صالح، مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٨١م).
٣. «الإيضاح» لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسة د/كاظم بحر المرجان، ط الثانية (١٤١٦ هـ . ١٩٩٦ م).
٤. «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، ت (٧٦١ هـ). ومعه كتاب «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت، ط الأولى (١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م).
٥. «البحر المحيط» لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر، بيروت - ط الثانية (١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م).
٦. «التذيل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ.د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الأولى (١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م).
٧. «التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ العلامة خالد الأزهرى، تحقيق عبد الفتاح البحيري إبراهيم.
٨. «حاشية الخصري» محمد بن مصطفى بن حسن الخصري على شرح ابن عقيل على «ألفية ابن مالك»، شرحه وعلق عليه تركي بن فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية.

٩. «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

١٠. «حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى لياسين بن زين الدين الحمصي الشافعي ت (١٠٦١ هـ).

١١. «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» تأليف نور الدين الأشموني الشافعي ، ت (٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط الأولى (١٤١٩ هـ . ١٩٩٨م).

١٢. «شرح التسهيل» المسمى بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ت (٦٧٢ هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م).

١٣. «شرح التصريح على التوضيح» أو «التصريح بمضمون التوضيح في النحو»، وهو شرح للشيخ خالد الأزهرى ت (٩٠٥ هـ) على «أوضح المسالك على ألفية ابن مالك».

١٤. «شرح شافية ابن الحاجب» ت (٦٤٦ هـ) دراسة وتحقيق د/ غازي ابن خلف العتيبي، مكتبة الرشد.

١٥. «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري، ومعه «رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور»، بتحقيق «شذور الذهب»، تأليف بركات يوسف هبود، مراجعة وتصحيح الشيخ: محمد الثعالبي، ط (١٤١٤ هـ . ١٩٩٤م).

١٦. «شرح ابن عقيل» لبهاء الدين ابن عقيل ت (٧٦٩هـ) على «ألفية ابن مالك»،
ومعه كتاب «منحة الجليل» بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف/ محمد محيي الدين عبد
الحميد، طبعة دار الفكر (١٩٧٤ م).

١٧. «شرح الكافية الشافية»، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله ابن مالك
ت (٦٧٢هـ)، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط جامعة أم القرى، مكة
المكرمة.

١٨. «شرح المفصل» للعلامة موفق الدين يعيش علي بن يعيش ت (٦٤٣هـ)،
تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة
التوفيقية، القاهرة.

١٩. «في علم النحو» للسيد أمين علي. القاهرة، دار المعارف، ط الخامسة
(١٩٩٤م).

٢٠. «الكتاب» لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون
، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الرابعة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م).

٢١. «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للإمام
محمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨هـ) الناشر دار الكتاب العربي، وبذيله أربعة كتب:
الأول: «الانتصاف» للإمام أحمد بن المشير الإسكندري. الثاني: «الكشاف الشافي
في تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني. الثالث: حاشية الشيخ
محمد بن عليان المرزوقي على تفسير «الكشاف». الرابع: «مشاهد الإنصاف على
شواهد الكشاف» للشيخ محمد بن عليان، رتبته وضبطه وصححه مصطفى حسين
أحمد.

٢٢. «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت (٥٣٨هـ - ٦١٦هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
٢٣. «المرتل في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني» لأبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن الخشاب ت (٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر أمين، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
٢٤. «المساعد على تسهيل الفوائد» شرح منقح ومصفى للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل على كتاب «التسهيل» لابن مالك، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، ط الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) مطبعة دار الفكر بدمشق.
٢٥. «المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٢٦. «المغني في علم النحو» للإمام أبي المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف، تحقيق قاسم الموشى أبي محمد أنس.
٢٧. «المقتصد في شرح رسالة الإيضاح»، تأليف الإمام أبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة.
٢٨. «الممتع في التصريف» للعلامة علي بن مؤمن النحوي الحضرمي، الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، دار المعرفة بيروت - لبنان.
٢٩. «المنصف» تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، ط الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، (١٩٥٤م).

٣٠. «النحو المصفى»، تأليف محمد عيد، الطبعة الثانية (٢٠٠٩م)، مكتبة عالم

الكتب، القاهرة، مصر.

٣١. «الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي» للدكتور أحمد عبد الستار

الجواري (رسالة).